



الوزير

رقم التسجيل: ٢٧٨١/ب

بيروت في: ١٨/١٠/٢٠١٤

جانب وزارة الدفاع الوطني - قيادة الجيش  
جانب وزارة الداخلية والبلديات (للتعميم على البلديات)  
جانب وزارة الخارجية والمغتربين (للتعميم على السفارات والمنظمات الدولية التي تعنى بمشاريع إنشائية)  
جانب وزارة الأشغال العامة والنقل  
جانب وزارة الطاقة والمياه  
جانب مجلس الإنماء والإعمار  
جانب مجلس الجنوب المحترم

**الموضوع:**  
**المرجع:**  
فرض تدوير مخلفات أعمال الحفريات في دفاتر الشروط العائدة لهذه الاعمال  
- القانون ٢٠٠٢/٤٤٤ (حماية البيئة)  
- القانون ٢٠١٨/٨٠ (الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة)  
- المرسوم ٢٠١٩/٥٦٠٥ (فرز النفايات من المصدر)  
- المرسوم ٢٠٠٢/٨٨٠٣ وتعديلاته (تنظيم المقالع والكسارات)  
- قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥ تاريخ ٢٠١٩/٣/٢١ (سياسة الإدارة المتكاملة لقطاع محاجر الرمل والأتربة والمقالع والكسارات)

تحية وبعد،

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

وبناء على مبادئ إعادة الاستعمال والتدوير والاستدامة التي نصّت عليها النصوص القانونية المرعية الإجراء والمذكورة أعلاه،

وتفادياً للتلوث البيئي والفيضانات التي يحدثها الكبّ العشوائي للمخلفات، وللأضرار الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، خاصة أنه لا يوجد حالياً مطامر صحيّة للرمدميات،

وحفاظاً على المواد الأولية من بحص ورمل وغيره، والتي باتت كلفة استخراجها الفعلية في لبنان أكبر بأشواط مما هي عليه، إذا ما تمّ احتساب العوامل الخارجية (من كلفة تدهور بيئي، وكلفة تأهيل، وغيره) خاصة في بلد مساحته الجغرافية محدودة وكثافته السكانية مرتفعة - يمكن في هذا الإطار أخذ الدراسة التي اعدها وزارة البيئة مؤخراً حول مستحقّات قطاع المقالع للخرينة (٣,٧١ مليار دولار أميركي) كمؤشر،

نتمّنّى إيلاء مبدئي إعادة الاستعمال والتدوير الأهمية القصوى في دفاتر شروط الأعمال الإنشائية التي تقومون بها، من خلال ادراج مادة مفادها مثلاً "إعادة استخدام أو تدوير مخلفات الحفريات والرمدميات والبناء، جزئياً أو بشكل كامل، حيث أمكن في مراحل المشروع، شرط المحافظة على المواصفات الفنية للمشروع"، مع الإشارة إلى أنّ وزارة البيئة على كامل الاستعداد لدعم أي مبادرة في هذا المجال، بما فيه البحث في إعطاء شهادات التزام للمشاريع المعنية على سبيل المثال.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وزير البيئة  
د. ناصر ياسين

نسخة تيلف إلى:

- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء
- هيئة الشراء العام
- نقابتي المهندسين في لبنان
- نقابة المقاولين
- وزارة البيئة - المديرية العامة للبيئة - مصلحة البيئة السكنية، مصلحة الموارد الطبيعية، المجلس الوطني للمقالع